الفقر منفصلا عن الواقع

أطفال يجمعون المياه فى غانا

رافى كانبور
Ravi Kanbur

لماذا تكتظ مراكز إطعام الفقراء بروادها أكثر من أي وقت مضى، رغم أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى تراجع معدلات الفقر

حاول الاقتصاديون طويلا أن يحسنوا الاستفادة من إجمالي الناتج المحلي كمقياس للنمو والرفاه. ويقول الكثيرون إن ما يلزم هو إيجاد طريقة جديدة لقياس الاستمرارية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وقد يبدو هذا بالنسبة لمن هم في قاع هرم الدخول الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم أو أقل، خارج الموضوع ومتكلفا. ولكن عمل اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي» – التي أنشأتها الحكومة الفرنسية تحت قيادة الاقتصاديين «جوزيف ستيغليتس» و«أماراتيا سن» – يمثل تتويجا لسنوات عديدة من الجهد لتقليل الاعتماد على نمو دخل الفرد أو استهلاكه.

وتساعد مؤشرات التوزيع، مثل إحصاءات الفقر المستخلصة من مسوحات دخل وإنفاق الأسر المعيشية، على إلقاء الضوء على محنة الفقراء. وفي بعض البلدان مثل الهند، يمثل الإعلان عن أرقام الفقر الرسمية حدثا مهما له تداعيات كبيرة على الوضع السياسي وعلى السياسات. وفي العقدين الماضيين بدأت بلدان عديدة في إجراء مسوحات للأسر المعيشية تهدف إلى وضع تأريخ زمني للفقر، مما نتج عنه أن إحصاءات الفقر أصبحت متاحة على نطاق واسع في شتى أنحاء العالم.

ماذا تعلمنا من المعلومات الجديدة؟ إذا ما نحينا جانبا آثار الأزمة التي حدثت في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ونظرنا للوراء لعقدين قبل منتصف ذلك القرن، يمكن تصنيف الحقائق العريضة في الأنماط محددة الأسلوب التالية (دراسة "Kanbur" تصدر قريبا). وحيثما لا يكون هناك نمو اقتصادى، فإن الفقر يزداد. ويصدق هذا على العديد من البلدان الإفريقية وبعض بلدان أمريكا اللاتينية. وقد حدث في عدد كبير من البلدان، بما فيها أكبرها مثل الهند والصين، وحتى في بعض البلدان الإفريقية مثل غانا، نمو سريع بالمقاييس التاريخية، وانخفض الفقر – النسبة المئوية من السكان تحت خط الفقر – مقيسا بالبيانات الرسمية.

بيد أن ما يثير الاهتمام هو الانفصال بين الصورة المتفائلة التي ترسمها هذه البيانات الرسمية حول الفقر ووجهة النظر الأكثر تشاؤما لدى نشطاء القاعدة الشعبية والمجتمع المدني وصناع السياسات بشكل أعم. فلا ريب أن هذا الانفصال، لا يسلم نفسه للقياس الكمي بالطريقة التي تعرض بها الأرقام الرسمية عن الفقر. بل الأحرى أن الأدلة غير مباشرة ونوعية بدرجة أكبر. وتشمل الأمثلة نتائج «تقييمات الفقر القائمة على المشاركة» في غانا وفي

أماكن أخرى، والقلق الحكومي حول اضطرابات اجتماعية في الصين، ونتائج الانتخابات في الهند لعام ٢٠٠٤ (حيث هزم شعار المعارضة «الرجل العادى»، شعار الحزب الحاكم «الهند تتألق» بعد عقد من انخفاض الفقر طبقا للبيانات الرسمية)، وعدم الارتياح العام الذي يبديه صناع السياسات عندما يتعلق الأمر بقضايا التوزيع حتى في البلدان التي كان أداؤها جيدا بالنسبة لأرقام الفقر.

ماذا يجرى؟ هل يمكن أن تكون البيانات الرسمية حول الفقر مضللة؟ هل يمكن أن يكون الفقر آخذا في الارتفاع على أرض الواقع بينما تقرر البيانات الرسمية أنه ينخفض؟ هناك خمسة أسباب تفسر سبب الانفصال بين الأدلة الكمية المقنعة ظاهريا والتي تشير إلى تراجع الفقر، وبين القلق السائد إزاء عدم تحسن الأوضاع في الواقع العملي.

لعبة الأرقام

لنتأمل اقتصادا يتراجع فيه انتشار الفقر بنسبة نقطة مئوية واحدة في السنة. هذا معدل جيد للتراجع، خاصة بالنسبة لبلد إفريقي. وبهذا المعدل وتبعا لمستوى الفقر في البداية، سيقطع الاقتصاد شوطا كبيرا في طريقه لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الذي يتركز على تقليل تفشي فقر الدخل.

ولكن لنفترض أن السكان في هذا الاقتصاد يزيدون بمعدل ٢٪ في السنة. في هذه الحالة، نجد أنه على الرغم من أن نسبة من يعيشون تحت خط الفقر تتناقص بمعدل نقطة مئوية واحدة في السنة، فإن الرقم المطلق للفقراء يتزايد بمقدار نقطة مئوية واحدة في السنة. ويفسر هذا السبب ازدحام مراكز إطعام الفقراء أكثر من أي وقت مضى، وأن هناك مزيدا من أطفال الشوارع أكثر مما سبق، وأن هناك مزارعين مكروبين أكثر مما سبق، حتى لو كانت «الأرقام الرسمية التي تحتل عناوين الصحف» توحي بأن الفقر يتراجع.

ويبلغ الانفصال ذروته القصوى في الاقتصادات التي يتراجع فيها معدل انتشار الفقر ببطء نسبيا، ويتزايد تعداد السكان بسرعة كبيرة نسبيا – كما في بلدان عديدة في إفريقيا. ولكن هذا الاتجاه قائم في كل الاقتصادات. فحتى في الصين التي شهدت تراجعا هائلا في كل من معدل انتشار الفقر والعدد المطلق للفقراء في السنوات الأخيرة، نجد أن معدل تراجع انتشار الفقر أكبر من معدل تراجع عدد الفقراء (دراسة "Chakravarty, Kanbur, and Mukherjee, 2006").

رصد قيمة الخدمات العامة

تعد مسوحات الأسر المعيشية وسيلة ممتازة لاستخلاص القيمة السوقية للسلع والخدمات التي تُشترى وتباع. وتمثل بيانات الإنفاق التي تتولد من المجيبين عن أسئلة المسح، الركيزة الأساسية لبيانات الفقر في بلدان مثل الهند وغانا. وعلى مر السنين، أصبحت هذه المسوحات أيضا، أفضل بشكل متزايد في استخلاص قيمة عدد من الأنشطة غير السوقية، مثل الإنتاج من أجل الاستهلاك المنزلى.

بيد أن مسوحات الأسر المعيشية ليست جيدة في استخلاص قيمة الخدمات العامة كالصحة والتعليم والنقل. ومن الناحية المفاهيمية، لا توجد صعوبة خاصة في دمج هذه المقاييس المترية المعيارية النقدية للرفاه. إلا أنه من الناحية التجريبية، هناك صعوبات جمة في تقدير قيمة هذه الخدمات بالنسبة لكل أسرة معيشية.

وعلى أي حال ليست هذه هي الطريقة التي تجمّع بها الإحصاءات الرسمية. بالطبع، إن المسوحات تجمع معلومات حول مدى توافر ونوعية الرعاية الصحية، والتعليم، والمياه، والصرف الصحي، والخدمات الأخرى. ولكن لا تدرج قيمة هذه الخدمات في مقياس الدخل والإنفاق الخاصة بالرفاه والتي تحسب منها معدلات الفقر.

«وهكذا فإن الكرب الذى يعانى منه البعض بسبب زيادة الفقر - وربما يكون عددهم كبيرا - لن ينعكس في انخفاض الفقر على المستوى الوطنى.»

ولنتأمل بعد ذلك اقتصادا يتغير من الاعتماد أساسا على الخدمات العامة إلى الاعتماد أساسا على القطاع الخاص. وسوف يذهب الكثيرون إلى أن مثل هذا التحول تحديدا هو الذي سيسفر عن نمو أعلى. وسوف ترصد بيانات مسح الأسرة ذلك العدد المتزايد من معاملات القطاع الخاص الموسع، ولكنها لن ترصد التراجع المقابل في الخدمات العامة. وتلك مشكلة؛ لأنه مهما كانت هذه الخدمات غير كفؤة، فإن لها على الأقل بعض القيمة لدى الفقراء.

ونظرا لأن قيمة الخدمات العامة غير مبينة في مقاييس مسوحات الأسر المعيشية للرفاهية، فإن إحصاءات الفقر الرسمية المعيارية تبالغ في تقدير التحسن في الرفاه بالنسبة لكل السكان، بما في ذلك من هم في الطرف الأدنى من مقياس توزيع الدخل. ومن ثم، تبالغ الإحصاءات في تقدير الانخفاض في معدلات الفقر نتيجة تحول المزيد من الأنشطة إلى القطاع الخاص.

تفسير مظاهر التفاوت داخل الأسر المعيشية

هناك سِمة أخرى تميز المسوحات المعيارية لمستوى دخل الأسرة وإنفاقها هي أن كل معلومات القياس النقدي تُجمع على مستوى الأسرة المعيشية. وتتمثل الطريقة المعتادة لتحويل هذه المعلومات إلى مقاييس تعكس رفاهية الفرد في تقسيم دخل واستهلاك الأسرة المعيشية على حجم الأسرة وتعيين نصيب كل فرد منها. ولكن كما نعلم، قد يكون هناك قدر كبير من التفاوت داخل الأسر المعيشية؛ إذ تحصل النساء والأطفال على حصة من إجمالي استهلاك الأسرة أصغر كثيرا مما يحصل عليه الرجال.

ومن ثم يحظر نشر المعلومات المتعلقة بالتفاوت داخل الأسر المعيشية. فعلى سبيل المثال، بيّن تحليل لمسح مصمم خصيصا للتغذية في الفلبين أن تجاهل التفاوت داخل الأسر المعيشية بخس تقدير مظاهر التفاوت الحقيقية والفقر بما يصل إلى ٣٠٪ (دراسة "Haddad and Kanbur, 1990").

وتبين هذه النتائج أن معدل الفقر الذي يظهر في الإحصاءات الرسمية أقل مما يظهره التوزيع الحقيقي للدخل. ولكن ليست لدينا البيانات لحساب هذه الفروق، مما يترك لدينا انفصالا (أكثر تفاؤلا) بين الرواية الرسمية عن تخفيف الفقر والحقيقة على أرض الواقع.

الفائزون والخاسرون من الفقراء

لنتأمل بلدا تجرى فيه تغييرات هيكلية كبرى. وبشكل عام، فإن هذه التغييرات ستخلق فائزين وخاسرين – على المدى القصير والطويل. فإذا كان كل الفقراء فائزين، أو كان بعض الفقراء فائزين ولا يوجد فقراء خاسرون، فإن الفقر سيتراجع. ولكن الفقر المقيس سيتراجع أيضا حتى لو كان عدد كبير من الخاسرين من الفقراء؛ لأن خسائرهم ستعوضها مكاسب فقراء آخرين. وهكذا فإن الكرب الذي يعانى منه البعض بسبب زيادة الفقر – وربما يكون عددهم كبيرا – لن ينعكس في انخفاض الفقر على المستوى الوطني. وسيحدث انفصال بين من يركزون على الإحصاءات الرسمية ومن يركزون على الخاسرين من بين الفقراء.

ونظرا لأن بيانات الفقر على المستوى الوطني تُحسب من مسوحات لحظية، فإننا لا نستطيع أن نختبر هذا المنطق بشكل مباشر. وتوضح بيانات الاستفتاء المتاحة بالفعل تراجعا واضحا في الرفاه بالنسبة لقسم كبير من السكان، مما يضفى بعض الدعم الضعيف على هذه الفرضية. ولكن الدراسات السابقة لم تستخدم هذه البيانات لتحديد آثار التحرير أو التكامل العالمي.

بيد أن تزايد مظاهر التفاوت بشكل ملحوظ في المسوحات الدورية التي ترتكن إليها بيانات الفقر على المستوى الوطني يؤيد هذا المنطق أيضا. وبالتأكيد، فإن معدلات تراجع الفقر عبر المناطق داخل بلد ما تتفاوت بشكل كبير. ففي غانا على سبيل المثال، تراجع الفقر على المستوى الوطني في التسعينات من القرن الماضي، ولكن الفقر في الشمال استمر راكدا أو تزايد ببعض المقاييس. وفي المكسيك في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، لم ينعكس تراجع الفقر على المستوى الوطني على الجنوب الفقير (Kanbur and Venables, 2007). وفي بلدان أخرى، تراجعت مقاييس الفقر التي تركز أكثر على عمق الفقر بدرجة أقل، مما يشير إلى مشكلة أعظم بين من يعيشون تحت خط الفقر مقارنة بمن يعيشون بالقرب منه (دراسة "McKay and Aryeetey, 2007").

الموت والفقر

لكل مؤشرات الفقر الرسمية سمة مشتركة: إذا ثبتنا كل العوامل الأخرى، فإن وفاة شخص فقير تقلل الفقر. فإذا مات شخص فقير، فإن الفقر المقيس ينخفض!

ولا يتفق هذا مع بوصلتنا الأخلاقية، إلا أنه سمة لا مفر منها لمؤشرات الفقر، وتعني المستويات الأعلى من الوفيات بين الفقراء أنها مسألة موجودة دائما في أعداد الفقراء.

«سيحدث انفصال بين الذين يركزون على الإحصاءات الرسمية ومن يركزون على الخاسرين من بين الفقراء»

كيف يمكن أن نلتف حول هذه المشكلة وفي الوقت نفسه نحتفظ بإحصاءاتنا سليمة لم تمس؟ أحد الأجوبة هو أن ندخل معدلات الوفيات أو العمر المتوقع عند المولد صراحة في الصورة (دراسة "Kanbur and Mukherjeee, 2007"). وسيمكننا القيام بهذا من أن نبطل حقيقة أن الفقر المقيس سيتراجع إذا ما زادت الوفيات بسبب مرض نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) بين فقراء الريف. وفي مثال آخر أكثر إيجابية، فإن تقليل وفيات الرضع من الفقراء سينزع إلى زيادة الفقر المقيس. هنا أيضا، يجب أن يبطل إجراء تقييم اجتماعي، التأثير الإحصائى بمراعاة الرفاه في كل أبعاده، بما في ذلك النظر في العمر المتوقع عند المولد.

المقاييس الأفضل تحقق نتائج أفضل

لكل هذه الأسباب، قد يستفيد الفقراء بشكل كبير من منهج جديد مثل الذي اقترحته في أكتوبر من عام ٢٠٠٩ «لجنة قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي». وسيستخدم المنهج المقترح مسوحات الأسر المعيشية بتوسع أكبر لاستخلاص مجموعة أكثر اكتمالا من البيانات، ولرسم صورة أكثر دقة لظروف معيشة الفقراء. وسيساعد السلطات في تصميم سياسات تساعد الناس على الإفلات من الفقر.

ومع ذلك، فإن هذا ليس كافيا. إن مجرد تجميع إحصاءات عن الفقر إلى جانب دخل الفرد سيسفر أيضا عن إحصاءات عن الفقر تشير إلى صورة وردية أكثر من الحقيقة؛ لأنها تتجاهل الكثير من المسائل الأخرى التي أبرزها تقرير اللجنة – الخدمات غير السوقية، والتفاوت بين الجنسين داخل الأسر المعيشية، وأبعاد الرفاهية غير المرتبطة بالدخل. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. ■

رافى كانبور أستاذ علم الاقتصاد في جامعة كورنيل.

المراجع:

Chakravarty, Satya, Ravi Kanbur, and Diganta Mukherjee, 2006, "Population Growth and Poverty Measurement," Social Choice and Welfare, *Vol. 26, No. 3, pp. 471–83.*

Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress, 2009, report; see www.stiglitz-sen-fitoussi.fr/documents/rapport_anglais.pdf.

Haddad, Lawrence, and Ravi Kanbur, 1990, "How Serious Is the Neglect of Intra-Household Inequality?" Economic Journal, *Vol. 100 (September), pp. 866–81.*

Kanbur, Ravi, forthcoming, "Globalization, Growth and Distribution: Framing the Questions," in Equity and Growth in a Globalizing World, *ed. by Ravi Kanbur and A. Michael Spence (Washington: World Bank for the Commission on Growth and Development).*

———, and Diganta Mukherjee, 2007, "Premature Mortality and Poverty Measurement," Bulletin of Economic Research, *Vol. 59, No. 4, pp. 339–59.*

Kanbur, Ravi, and Anthony J. Venables, 2007, "Spatial Disparities and Economic Development, in Global Inequality, *ed. by D. Held and A. Kaya (Cambridge: Polity Press), pp. 204–15.*

McKay, Andrew, and Ernest Aryeetey, 2007, "Growth with Poverty Reduction, but Increased Spatial Inequality: Ghana over the 1990s, in Determinants of Pro-Poor Growth: Analytical Issues and Findings from Country Cases, *ed. by Stephen Klasen, Michael Grimm, and Andy McKay (New York: Palgrave Macmillan).*